المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

14/05/2012

40 طبيبا يقودون قافلة لجبر الضرر

فنن العفاني

693/17

مرة أخرى مدت الجمعية الطبية لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب جسور التواصل مع ساكنة إقليم فكيك كأحد المناطق التي ضمت أشهر المعتقلات السرية خلال سنوات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وذلك عبر تنظيم قافلة طبية بشراكة مع وزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة محمد السادس وبتنسيق مع المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف وشبكة من الجمعيات التي تنشط بالإقليم.

القافلة التي تندرج في إطار إعادة الاعتبار لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والمناطق التي شهدت مسارا انتكاسيا للحقوق خلال فترة تاريخية معينة، اختار المنظمون إطلاقها يوم الخميس الماضي تزامنا مع مهرجان الواحات التي تشهده المنطقة وكذا إحياء ذكرى عقد اتفاق التوأمة بين مدينة فكيك ومدينة فلانسربوك الألمانية.

وقد تواصلت فعاليات القافلة التي تندرج في إطار مواصلة النقاش حول السبل الكفيلة بتمكين إخراج الساكنة من حالة التهميش بالعمل على إدماجها الاجتماعي بل وإعادة الإدماج المناطقي، وتامين الانسجام بين مختلف البرامج القطاعية المرتبطة بتحقيق التنمية بالمنطقة، على مدى ثلاثة أيام متتالية بمشاركة طاقم طبي يضم أكثر من 40 طبيبا متطوعا من مختلف التخصصات وممرضين، فضلا عن مشاركة مجموعة من الفاعلين، توزعت أنشطتها بين تقديم خدمات طبية للساكنة عبر الاستفادة من فحوصات طبية وتنظيم ندوات تمحورت حول حقوق الإنسان وبالأخص ما يرتبط بالحق في الصحة ومكافحة التعذيب، وجبر الضرر من خلال بحث سبل الارتقاء بأوضاع المنطقة والساكنة التي عانت لسنوات بفعل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد قارب المشاركون من خلال الندوات الفكرية التي تم تنظيمها في إطار هذه القافلة، موضوع الإدماج الاقتصادي للمنطقة وتمكين الساكنة من تحسين ظروف عيشها وتحقيق دخل قار عبر بيع المنتجات المحلية، كما تم استحضار البعد الجماعي للأضرار التي لحقت الساكنة والمنطقة التي كانت مسرحا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتي احتضنت معقل تازمامرت كأحد أفظع أماكن اعتقال ضحايا تلك الانتهاكات، وتم في هذا الإطار تنظيم حلقات استماع لشهادات بعض الضحايا .

هذا واختتمت القافلة فعالياتها أول أمس الأحد بتنظيم زيارة ترحمية لقبور ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الذين توفوا بالمعتقل السري تازمامرت، فضلا عن زيارة بعض المواقع التاريخية وبعض الأماكن التي استعملت في الماضي كمعتقلات سرية لممارسة الاختفاء والاعتقال التعسفي والتعذيب الذي طال المئات من سكان المنطقة خلال سنوات الرصاص.

استعراض التجربة المغربية في مجال العدالة الإنتقالية في المنتدى الإقليمي حول تحديات العدالة الإنتقالية في العالم العربي

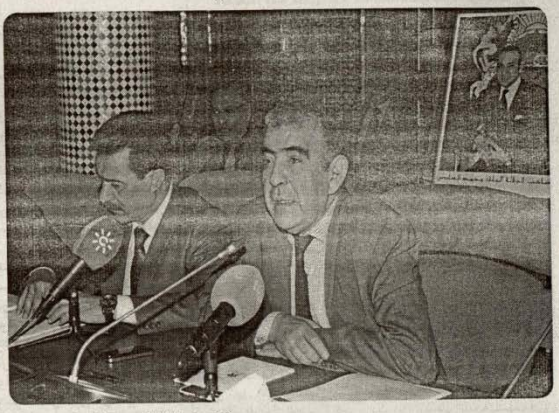

افتتحت أول أمس بالقاهرة أعمال المنتدى الإقليمي العربي حول (العدالة الانتقالية في العالم العربي .. التحديات والفرص) والذي قدم في جلساته الأولى فريق من الخبراء والحقوقيين المغاربة تجربة المغرب في مجال العدالة الانتقالية.

ففي عرض تحت عنوان «العدالة الانتقالية.. التجارب الدولية والحالة المغربية» استعرض محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الخصائص العامة للتجربة المغربية والتي لخصها في فتح مسلسل تسوية ماضي الانتهاكات في ظل نفس النسق السياسي والدستوري في محاولة لإنجاز القطيعة ضمن الاستمرارية على خلاف باقي التجارب الوطنية عبر العالم.

وتابع الصبار أن بقاء ضحايا الاختفاء القسري ولمدة طويلة أحياء يعد أيضا خاصية فريدة في التجربة المغربية، مبرزا أن هيئة الإنصاف والمصالحة كانت لها ولاية موسعة في هذا الملف حيث تولت إجراء الأبحاث والتحريات في أصناف متعددة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبيل الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي طويل الأمد والإعدام خارج نطاق القانون والنفي الاضطراري.

وسجل أن المغرب عرف منذ بداية التسعينيات تطورات هامة في المشهد الحقوقي العام تجلت في الانفراج السياسي وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين ومراجعة عدد من التشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان وإجراء مصالحة سياسية مع جزء أساسي من المعارضة أفضت إلى حكومة التناوب واختراق مقولات حقوق الإنسان للخطاب الرسمي.

واستعرض الصبار تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة والتي تضمن تقريرها النهائي بالأساس تحليلا للسياقات التاريخية والسياسية التي صاحبت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وتحديد أماكن الاعتقال السرية وتحديد مصير المئات من مجهولي المصير.

من جهته ذكر النقيب محمد مصطفى الريسوني عضو هيئة التحكيم المستقلة للتعويض وعضو هيئة الانصاف والمصالحة أن المغرب شهد ما بين 1956 و1999 مظاهرات شعبية تميز الرد عليها بتسجيل خروقات وانتهاكات واعتقالات ومحاكمات شابت جلها خروقات قانونية ومسطرية، قبل أن يبدأ منذ مطلع التسعينيات في تصفية ماضي انتهاكات حقوق الانسان.

وذكر بتنصيب المجلس الاستشاري لحقوق الانسان سنة 1990 وما تلاه من شروع في إصلاح الترسانة القانونية وملاءمتها مع المواثيق الدولية وإلغاء البعض منها لمخالفته الصريحة لمبادئ حقوق الإنسان.

وتطرق الريسوني للعمل الذي قامت به هيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي منذ تاسيسها سنة 1999 والتي كانت اللبنة الاولى للعدالة الانتقالية بالمملكة، موضحا أن الهيئة اعتمدت في عملها على آليات العدالة الإنتقالية سواء في التقصي والبحث والاستماع وإصدار المقررات بالتعويض بالاضافة إلى قواعد موضوعية وشكلية متعارف عليها في هذا الصدد.

أما إدريس بلماحي عضو مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، فتطرق لموضوع الحكامة الامنية في مسلسل العدالة الانتقالية، وذكر في هذا الصدد بتوصيات هيئة الانصاف والمصالحة لإصلاح قطاع الأمن سواء على مستوى التشريع أو على مستوى السياسات العمومية ومسؤولية الجهاز التنفيذي.

وأشار إلى أن هذه التوصيات تضمنت بالخصوص إعداد استراتيجية وطنية لضمان مساءلة قوات الامن والجهاز التنفيذي تكون منسجمة ومندمجة لمكافحة الإفلات من العقاب وتنص على إجراءت فعالة وإجبارية وشفافة وكذا آليات مراقبة عادلة.

وخلص بلماحي إلى أن جوهر الإصلاح الأمني باعتباره جزء من التنمية البشرية هو حماية الإنسان وتوفير الطمأنينة للمواطن وشدد على أن نجاح الحكامة الأمنية هو صمام أمان لنجاح العدالة الانتقالية برمتها.

وقد اعتبر الحبيب بلكوش رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية أن تقديم التجربة المغربية خلال هذا المنتدى الإقليمي هو حدث متميز لما تحظى به من تقدير من لدن مختلف المنظمات الحقوقية.

وأبرز أن المدخل الاول لتجربة العدالة الانتقالية بالمغرب هو كونها جاءت في سياق خاص لأنها وليدة رؤية استشرافية للمؤسسة الملكية بشأن التحولات المطلوب تحقيقها لترسيخ الخيار الديمقراطي للمملكة.

وقال إن هذه العدالة كانت لها عدة تجليات على المستوى السياسي من خلال حكومة التناوب وعلى المستوى الثقافي من خلال إقرار اللغة الامازيغية وعلى المستوى المجتمعي من خلال الاعتراف بمكانة المرأة في مدونة الأسرة وعلى المستوى الحقوقي من خلال معالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتابع بلكوش أن العدالة الانتقالية تحققت في سياق مسلسل من الاصلاحات بفضل الارادة الملكية وفي تفاعل تام مع مطلب الحركة الحقوقية لأن العدالة الانتقالية في المغرب لم تكن مطلبا سياسيا وحزبيا بقدر ما كانت مطلبا حقوقيا صرفا.

وأوضح أن من أبرز سمات المرحلة الانتقالية في المغرب كونها تحققت في ظل استمرارية النظام الملكي الذي قام بتقييم أداء مؤسسات الدولة منذ الاستقلال حتى سنة 1999 من خلال تقريرين أساسيين هما تقرير هيئة الانصاف والمصالحة وتقرير الخمسينية في مجال التدبير الاقتصادي.

وأكد أن المغرب نجح في استشراف التحولات التي شهدها العالم العربي ضمن ما يعرف ب «الربيع العربي» وهو ما جعل تجربة المملكة ذات حضور قوي عند الحديث عن نماذج الانتقال الديمقراطي في البلدان التي شهدت تحولات سياسية.

وشدد على أن العدالة الانتقالية لا يجب أن تكون بديلا عن الانخراط السياسي في ترسيخ الاختيار الديمقراطي بقدر ما هي آلية مرافقة للتحول السياسي لمعالجة ماضي الانتهاكات ولتقوية مقومات دولة القانون حتى لا تتكرر مآسي الماضي في مجال الانتهاكات.

وفي نفس السياق استعرضت أمينة بوعياش عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان عددا من الدروس المستفادة من التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية من أبرزها دور المجتمع المدني كفاعل أساسي في بلورة الاقتراحات وتفعيلها.

وأشارت إلى دور المؤسسات الوطنية في متابعة وتنفيذ مطالب مختلف الفاعلين الحقوقيين وهو ما نتج عنه توسيع اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتوسيع آليات اشتغاله في مجال حماية حقوق الإنسان.

وسجلت بوعياش توسع مجال الحريات العامة في المغرب وتدعيم احترامه للإلتزامات الدولية من خلال التوقيع على عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان وخاصة المتعلقة بالاختفاء القسري ومناهضة التعذيب بالاضافة الى حضور قوي لحقوق الانسان في الدستور الجديد بدء بالديباجة ومرورا بعدد من المقتضيات والأحكام التي تسير في اتجاه ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان.

يذكر أن منتدى العدالة الانتقالية في العالم العربي تنظمه المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مركز دراسات حقوق الانسان والديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ويستمر على مدى يومين.

ويسلط المنتدى الضوء على التحديات التي تواجهها الدول العربية في مجال العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي واستعراض عدد من التجارب في هذا المجال ودور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق هذا الانتقال وبحث أنماط العدالة الملائمة لمختلف مراحل الانتقال لكل نظام سياسي.

3/7805

تشييع جثمان الطفلة فطومة الغندور في موكب جنائزي رهيب بتارودانت

التصنيف : 13 مايو 2013.

في موكب جنائزي رهيب تتقدمه أسرة الضحية، كما حضره عدد من المواطنين وفعاليات من المجتمع المدني وممثلي هيئات حقوقية وعدد من المسؤولين الأمنيين على رأسهم رئيس المنطقة الأمنية وباشا المدينة ورئيس المجلس البلدي، شيعت مدينة تارودانت بعد عصر يوم الجمعة المنصرم جثمان الطفلة " فطومة الغندور ".

الفاجعة التي عاشتها مدينة تارودانت وهي تفتقد صبية بريئة خلفت عدة ردود وارتسامات ممن عاشوا الفاجعة، من خلالها أكدت الأستاذة زينب الخياطي محامية بهيئة المحامين بأكادير وفاعلة جمعوية في مجال الدفاع عن حقوق المارة والطفل، على إلى محاربة الظاهرة، مشيرة في تصريحها المدلى به ل " جريدة الأحداث المغربية " إلى أنه وبالرجوع إلى الطاهرة في عمقها، يلاحظ المرء أن الجرائم من هذا النوع لها أبعاد أخرى، أما من خلال التربية الأسرية أو من خلال وسياسة العقاب المنهج بالمغرب، بحيث أصبحت الضرورة ملحة لإعادة النظر في السياسة العقابية ككل لظاهرة الاعتداء على الطفل، أما فيما يتعلق بمدينة تارودانت وحسب المعاش، تلاحظ أن المتهم يعرض على العدالة في أول وهلة بتهمة استهلاك المخدرات، وفي المرة الموالية حيث حالة العود بجريمة أكبر وهكذا دواليك، وهو الأمر الذي يستدعي التعجيل بإعادة النظر في السياسة الجنائية ثم إعادة النظر في سياسية السجون المغربية، خاصة وأن التقرير الأخير الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد وقف على مثل هذه المشاكل، خاصة فيما يتعلق بإشكالية الأمراض العقلية والنفسية، والتي أضحت من الضروري الإشارة إليها ،خاصة وأن المنطقة تفتقر إلى مراكز لعلاج الإدمان على المخدرات، وأن أغلب جرائم الأحداث التي عرفتها وتعرفها المدينة ناتجة عن ظاهرة الإدمان على المخدرات والسيلسيون والقرقوبي واحتساء ماء الحياة إلى غيرذلك من المخدرات، الأمر الذي يستدعى التسريع بإنشاء المركز ثم التسريع بإخراج قانون العقوبات البديلة إلى الوجود.

في حين وفي رد فعله حول الحادث، أشار مصطفى المتوكل رئيس المجلس البلدي للمدينة، إلى أن الجريمة التي أودت بحياة "فطومة " دليل على أن المعايير المتعلقة بالقيم الأخلاقية أصبحت متضررة بشكل كبير في المجتمع، بالإضافة إلى الإشكالات ذات الصلة والتي أصبح المواطن من خلالها الأشخاص الذي لا صلة لهم بالكره والبغض أغلبهم من الأطفال معرضون لمثل هذه العمليات، معتبرا أن الموضوع أضحى أكثر من خطير، لذا يجب على الدولة أن توليه العناية أكثر، خاصة الملفات المتعلقة بالطفولة الاعتداءات الجنسية والاغتصاب.

أما عبد الهادي ابريدعة صاحب مكتبة وفاعل جمعوي، فقد عبر عن أسفه الشديد لظاهرة الاعتداءات المتكررة على الأطفال بداء بما أسماه بالجريمة النكراء التي أقدم عليها يعرف " بسفاح تارودانت " عبد العالي حاضي الذي أودى بحياة مجموعة من الأبرياء من الأطفال، وهي الفاجعة التي مازالت تراود الجميع بالمدينة من أبناء تارودانت، مستنكرا في ذات الوقت ما تعرضت له الطفلة الغندور على يد مجرم ر يجب التساهل معه حتى يكون عبرة لمن سولت نفسه أن يمد يده لمثل هذه الأرواح البريئة، وحتى تكرار مثل هذه الجرائم والتي يحرمها ديننا الحنيف وكافة القوانين والتشريعات، وذلك عن تنفيذ أقصى العقوبات، كما يجب على الهيئات الحقوقية والنقابية الدعوة إلى إعادة النظر في مجوعة القوانين الداعية إلى إلغاء حكم الإعدام، بل إن مثل هذه العقوبات يجب الإبقاء عليها حتى لا تكرر مثل هذه الجرائم، وهو نفس التصريح التي أدلت به إحدى المشاركات في توديع الراحلة فطومة إلى مثواها الأخير، والتي طالبت بدرها الإبقاء على عقوبة الإعدام في حق هذا النوع من المجرمين الذين لا رحمة في قلوبهم، إضافة إلى مطالبتها بإعادة النظر في سياسة السجون والتي حولها البعض من المجرمين إلى مدرسة ودور للتخييم، " راه حنا ما ليق لينا حقوق الإنسان " راه هاذ العبارة هي اللي زادت من حجم الكوارث فهاذ البلاد " تقول فاطمة والدموع تنهمر من عينيها تأسفا وحزنا على إزهاق روح "فطومة " ، اللهم إن هذا لمنكر، أش دارت هاذ الطفلة لهاذ المجرم، أشنو هو ذنبها أعباد الله " تضيف المصرحة، أما والد الضحية فقد اكتفى والدموع تنهمر بطرح سؤال عسى أن يجد له جواب يشفي غليله: " أش درت أنا لها السيد؟ أشنو هو ذنب هذا الطفلة "، مطالبا القصاص وتشديد العقوبة في حق المتهم.

تارودانت: موسى محراز

استعراض التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية خلال منتدى إقليمي حول تحديات العدالة الانتقالية في العالم العربي

1467/13

■ القاهرة (و م ع)- افتتحت، أول أمس الأحد، بالقاهرة، أعمال المنتدى الإقليمي العربي حول (العدالة الانتقالية في العالم العربي .. التحديات والفرص)، والذي قدم في جلساته الأولى فريق من الخبراء والحقوقيين المغاربة تجربة المغرب في مجال العدالة الانتقالية.

وفي عرض تحت عنوان «العدالة الانتقالية: التجارب الدولية والحالة المغربية»، استعرض محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الخصائص العامة للتجربة المغربية، والتي تخصها في فتح مسلسل نسوية ماضي الانتهاكات في نفق السلم السياسي والدستوري نفسه في محاولة لإنجاز القطيعة ضمن الاستمرارية على خلاف باقي التجارب الوطنية عبر العالم.

وتابع الصبار أن بقاء ضحايا الاختفاء القسري لمدة طويلة أحياء بعد، أيضا، خاصية فريدة في التجربة المغربية، مبرزا أن قبة الإنصاف والمصالحة كانت لها ولاية موسعة في هذا الملف، حيث تولت إجراء الأبحاث والتحريات في أصناف متعددة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبيل الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي طويل الأمد والإعدام خارج نطاق القانون والعفي الاضطراري.

وسجل أن المغرب عرف منذ بداية التسعينيات تطورات مهمة في المشهد الحقوقي العام تجلت في الانفراج السياسي وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين ومراجعة عدد من التشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان وإجراء مصالحة سياسية مع جزء أساسي من المعارضة، أفضت إلى حكومة التناوب واختراق مقولات حقوق الإنسان للخطاب الرسمي.

واستعرض الصبار تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة والتي تضمن تقريرها النهائي بالأساس تحليلا للسياقات التاريخية والسياسية التي صاحبت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتحديد أماكن الاعتقال السرية وتحديد مصير المئات من مجهولي المصير.

من جهته، ذكر النقيب محمد مصطفى الريسوني، عضو هيئة التحكيم المستقلة للتعويض، وعضو هيئة الإنصاف والمصالحة أن المغرب شهد ما بين 1956 و1999 مظاهرات شعبية تميز الرد عليها بتسجيل خروقات وانتهاكات واعتقالات ومحاكمات شابت جلها خروقات قانونية ومسطرية، قبل أن يبدأ منذ مطلع التسعينيات في تصفية ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، وذكر بتنصيب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990، وما تلاه من شروع في إصلاح الترسانة القانونية وملاءمتها مع المواثيق الدولية، وإلغاء البعض منها لمخالفته الصريحة لمبادئ حقوق الإنسان.

وتطرق الريسوني للعمل الذي قامت به هيئة التحكيم المستقلة للتعويض لضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي منذ تأسيسها سنة 1999، والتي كانت للبتة جزء أساسي من المعارضة، أفضت إلى حكومة التناوب الأولى للعدالة الانتقالية بالملكة، موضحا أن الهيئة اعتمدت في عملها على آليات العدالة الانتقالية، سواء في التقصي والبحث والاستماع وإصدار المقررات بالتعويض بالإضافة إلى قواعد موضوعية وشكلية متعارف عليها في هذا الصدد.

أما إدريس يلماني، عضو مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، فتطرق إلى موضوع الحكامة الأمنية في مسلسل العدالة الانتقالية، وذكر في هذا الصدد بتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة لإصلاح قطاع الأمن سواء على مستوى التشريع أو على مستوى السياسات العمومية ومسؤولية الجهاز التنفيذي.

وأشار إلى أن هذه التوصيات تضمنت بالخصوص إعداد استراتيجية وطنية لضمان مساءلة قوات الأمن والجهاز التنفيذي تكون منسجمة ومندمجة لمكافحة الإفلات من العقاب، وتنص على إجراءات فعالة وإجبارية وشفافة وكذا آليات مراقبة عادلة.

وخلص يلماني إلى أن جوهر الإصلاح الأمني باعتباره جزءا من التنمية البشرية، حماية الإنسان وتوفير الطمأنينة للمواطن وتسد على أن نجاح الحكامة الأمنية هو ضمان أمان لنجاح العدالة الانتقالية برمتها.

واعتبر الحبيب بلكوش، رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، أن تقديم التجربة المغربية خلال هذا المنتدى الإقليمي، حدث متميز لما تحظى به من تقدير من لدن مختلف المنظمات الحقوقية.

وأبرز أن المدخل الأول لتجربة العدالة الانتقالية بالمغرب، كونها جاءت في سياق خاص، لأنها ولبنة رؤية استشرافية للمؤسسة الملكية بشأن التحولات المطلوب تحقيقها لترسيخ الخيار الديمقراطي للمملكة.

وقال إن هذه العدالة كانت لها عدة تجليات على المستوى السياسي من خلال حكومة التناوب، وعلى المستوى القانوني من خلال إقرار اللغة الأمازيغية، وعلى المستوى المجتمعي من خلال الاعتراف بمكانة المرأة في مدونة الأسرة، وعلى المستوى الحقوقي من خلال معالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتابع بلكوش أن العدالة الانتقالية تحققت في سياق مسلسل من الإصلاحات بفضل الإرادة الملكية وفي تفاعل تام مع مطلب الحركة الحقوقية لأن العدالة الانتقالية في المغرب لم تكن مطلبا سياسيا وحزبيا بقدر ما كانت مطلبا حقوقيا صرفا.

وأوضح أن من أبرز سمات المرحلة الانتقالية في المغرب كونها تحققت في ظل استمرارية النظام الملكي الذي قام بتقييم أداء مؤسسات الدولة منذ الاستقلال حتى سنة 1999 من خلال تقريرين أساسيين هما تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة وتقرير الخمسينية في مجال التدبير الاقتصادي.

وأكد أن المغرب نجح في استشراف التحولات التي شهدها العالم العربي ضمن ما يعرف ب «الربيع العربي»، وهو ما جعل تجربة المملكة ذات حضور قوي عند الحديث عن نماذج الانتقال الديمقراطي في البلدان التي شهدت تحولات سياسية.

وشدد على أن العدالة الانتقالية لا يجب أن تكون بديلا عن الانخراط السياسي في ترسيخ الاختيار الديمقراطي بقدر ما هي آلية مرافقة للتحول السياسي لمعالجة ماضي الانتهاكات، ولتقوية مقومات دولة القانون حتى لا تتكرر مآسي الماضي في مجال الانتهاكات. وفي السياق نفسه، استعرضت أمينة بوعياش، عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان، عددا من الدروس المستفادة من التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، من أبرزها دور المجتمع المدني كفاعل أساسي في بلورة الاقتراحات وتفعيلها. وأشارت إلى دور المؤسسات الوطنية في متابعة وتنفيذ مطالب مختلف الفاعلين الحقوقيين، وهو ما نتج عنه توسيع اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتوسيع البيات اشتغاله في مجال حماية حقوق الإنسان.

وسجلت بوعياش توسع مجال الحريات العامة في المغرب، وتدعيم احترامه للالتزامات الدولية من خلال التوقيع على عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان، خاصة المتعلقة بالاختفاء القسري ومناهضة التعذيب بالإضافة إلى حضور قوي لحقوق الإنسان في الدستور الجديد، بدءا بالديباجة ومرورا بعدد من المقتضيات والأحكام التي تسير في اتجاه ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان. يذكر أن منتدى العدالة الانتقالية في العالم العربي تنظمه المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ويستمر على مدى يومين.

ويسلط المنتدى الضوء على التحديات التي تواجهها الدول العربية في مجال العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي، واستعراض عدد من التجارب في هذا المجال ودور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق هذا الانتقال، وبحث أنماط العدالة الملائمة لمختلف مراحل الانتقال لكل نظام سياسي●

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

استعراض التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية خلال منتدى إقليمي حول تحديات العدالة الانتقالية في العالم العربي

افتتحت اول امس الأحد بالقاهرة أعمال المنتدى الإقليمي العربي حول (العدالة الانتقالية في العالم العربي .. التحديات والفرص) والذي قدم في جلساته الأولى فريق من الخبراء والحقوقيين المغاربة تجربة المغرب في مجال العدالة الانتقالية.

ففي عرض تحت عنوان "العدالة الانتقالية.. التجارب الدولية والحالة المغربية" استعرض محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الخصائص العامة للتجربة المغربية والتي لخصها في فتح مسلسل تسوية ماضي الانتهاكات في ظل نفس النسق السياسي والدستوري في محاولة لإنجاز القطيعة ضمن الاستمرارية على خلاف باقي التجارب الوطنية عبر العالم.

وتابع الصبار أن بقاء ضحايا الاختفاء القسري ولمدة طويلة أحياء يعد أيضا خاصية فريدة في التجربة المغربية مبرزا أن هيئة الانصاف والمصالحة كانت لها ولاية موسعة في هذا الملف حيث تولت إجراء الأبحاث والتحريات في أصناف متعددة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبيل الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي طويل الأمد والإعدام خارج نطاق القانون والنفي الاضطراري.

وسجل أن المغرب عرف منذ بداية التسعينيات تطورات هامة في المشهد الحقوقي العام تجلت في الانفراج السياسي وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين ومراجعة عدد من التشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان وإجراء مصالحة سياسية مع جزء أساسي من المعارضة أفضت إلى حكومة التناوب واختراق مقولات حقوق الإنسان للخطاب الرسمي.

واستعرض الصبار تجربة هيئة الانصاف والمصالحة والتي تضمن تقريرها النهائي بالأساس تحليلا للسياقات التاريخية والسياسية التي صاحبت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وتحديد أماكن الاعتقال السرية وتحديد مصير المئات من مجهولي المصير.

من جهته ذكر النقيب محمد مصطفى الريسوني عضو هيئة التحكيم المستقلة للتعويض وعضو هيئة الانصاف والمصالحة أن المغرب شهد ما بين 1956و 1999 مظاهرات شعبية تميز الرد عليها بتسجيل خروقات وانتهاكات واعتقالات ومحاكمات شابت جلها خروقات قانونية ومسطرية قبل أن يبدأ منذ مطلع التسعينيات في تصفية ماضي انتهاكات حقوق الانسان.

وذكر بتنصيب المجلس الاستشاري لحقوق الانسان سنة 1990 وما تلاه من شروع في إصلاح الترسانة القانونية وملاءمتها مع المواثيق الدولية وإلغاء البعض منها لمخالفته الصريحة لمبادئ حقوق الإنسان.

وتطرق الريسوني للعمل الذي قامت به هيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي منذ تأسيسها سنة 1999 والتي كانت اللبنة الاولى للعدالة الانتقالية بالمملكة موضحا أن الهيئة اعتمدت في عملها على آليات العدالة الانتقالية سواء في التقصي والبحث والاستماع وإصدار المقررات بالتعويض بالاضافة إلى قواعد موضوعية وشكلية متعارف عليها في هذا الصدد.

21581

4/152

يعاني داء السكري ويخوض إضرابا عن الطعام بسجن «بولمهارز» بسبب عرقلة ملفه الطبي

سجين يصاب بتعفن في جهازه التناسلي

مراكش: عزيز باطراح

15/4

بالرغم من معاناته مع داء السكري، يخوض السجين «صالح.ز»، نزيل السجن المدني «بولمهارز» بمراكش، إضرابا مفتوحا عن الطعام، بسبب ما وصفه بالإهمال وعرقلة ملفه الطبي، من قبل طبيب وممرض المصحة الطبية بالسجن المذكور.

وحسب الشكاية التي بعث بها السجين إلى كل من وزير العدل والحريات، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن «صالح»، المحكوم بـ15 سنة، قضى منها حتى الآن 7 سنوات، يتهم الإدارة الطبية للسجن المدني بمراكش، بعرقلة مسار ملفه الطبي، وبالتالي تعذر عليه استكمال العلاج، وكذا إجراء عملية جراحية، كان مقررا أن تتم قبل حوالي سنة.

وحسب الشكاية التي توصلت «الأخبار» بنسخة منها من قبل السجين، الذي يعاني من داء السكري، ويستعمل الأنسولين باستمرار، فقد تم ترحيله إلى السجن المدني بمدينة ورزازات، مباشرة بعد صدور العقوبة السجنية المحكوم بها، ونظرا للإهمال والظروف غير الصحية بالسجن المذكور، وعدم اكتراث القائمين على شؤون السجن لمعاناة السجناء، فقد أصيب بتعفن في مؤخرته، وبالرغم من إخباره لإدارة المستشفى، فإن الأخيرة صمت آذانها.. وبعد ذلك اضطرت إدارة المستشفى إلى عرضه على الطبيب بالمستشفى الإقليمي للمدينة.

وأضاف «صالح» في شكايته أن الطبيب، اضطر إلى إزالة غشاء الخصيتين وغشاء الجهاز التناسلي، بالنظر إلى التقيح الذي أصابهما. وظل تحت المراقبة والعلاج بالمستشفى المذكور، مدة 46 يوما، خضع خلالها لخمس عمليات جراحية، وقد أوصى الطبيب بنقله إلى مدينة مراكش، لاستكمال العلاج وإجراء عمليات جراحية أخرى.

وأضاف السجين، أنه خلال الثمانية الأشهر الأولى بالسجن المدني «بولمهارز»، ظل تحت المراقبة والعلاج وتم إجراء عملية جراحية على جهازه التناسلي، غير أنها لم تكلل بالنجاح.

وفي الوقت الذي يؤكد فيه السجين أن الإدارة الطبية للمستشفى تعرقل ملفه الطبي، وتحول دونه وإجراء العملية الجراحية المذكورة واستكمال العلاج، أفادت مصادر من السجن المدني بمراكش، أن العملية المذكورة، هي تجميلية بالأساس، تروم تقويم اعوجاج في جهازه التناسلي، وبإمكانه إجراؤها بعد استكماله للعقوبة السجينة ومغادرته السجن. وهو الأمر الذي ينفيه السجين، مؤكدا أن الأمر يتعلق بعملية جراحية مستعجلة.

وناشد السجين «صالح» جميع الجهات الرسمية والهيئات الحقوقية للتدخل من أجل وضع حد لمعاناته، واستكمال علاجه بإجراء العملية الجراحية المذكورة، والتي يأمل أن توقف معاناته الصحية، خاصة وأنه يتبول عبر أنبوب موصول بكيس بلاستيكي، إضافة إلى معاناته مع داء السكري.

AL BAYANE

Justice transitionnelle

L'expérience marocaine mise en exergue au Caire

L'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle a été au centre d'un forum régional arabe, qui a ouvert ses travaux dimanche au Caire.
Dans un exposé intitulé «Justice transitionnelle et expériences internationales: le cas marocain», le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), M. Mohamed Sebbar a mis l'accent sur les caractéristiques de l'expérience du Royaume, rappelant notamment l'ouverture du processus de règlement des dossiers des violations passées des droits de l'Homme dans le cadre du même contexte politique et constitutionnel avec le but de rompre avec le passé.
M. Sebbar a fait savoir que la survie des victimes des disparitions forcées figure parmi les «caractéristiques» de l'expérience marocaine, soulignant que l'Instance Equité et Réconciliation (IER) avait de larges prérogatives dans la mesure où elle a été chargée d'enquêter sur différents types de violations flagrantes des droits de l'homme telles que les disparitions forcées, les détentions arbitraires de longue durée, les exécutions extra-judiciaires et l'exil forcé.
Le Maroc a connu, depuis le début des années 90, des développements significatifs dans le domaine des droits de l'Homme, marqués par une ouverture politique, la libération des détenus politiques, le retour des exilés et la révision d'un certain nombre de législations en la matière, ainsi que la réconciliation politique avec une grande partie de l'opposition et qui a abouti à l'installation d'un gouvernement d'alternance, a-t-il ajoute.
Le SG du CNDH a passé en revue l'expérience de l'IER qui, dans son rapport final, a procédé à une analyse exhaustive des contextes historique et politique qui ont accompagné les violations flagrantes des droits de l'Homme, en mettant la lumière sur les lieux de détention secrète et élucidant le sort de centaines de disparus.
Pour sa part, Me Mohammed Mustafa Raissouni, membre de l'Instance indépendante d'Arbitrage pour l'indemnisation a indiqué que le Maroc a connu, entre 1956 et 1999, des manifestations populaires, marquées par des violations graves, des arrestations et des procès entachés d'irrégularités avant de s'atteler au début des années 90 sur un règlement définitif des violations passées des droits humains.
Dans ce sens, M. Raissouni, également membre de l'IER, a rappelé l'installation en 1990 du Conseil consultatif des droits de l'Homme qui a été suivie de la refonte de l'arsenal juridique et son adaptation aux conventions internationales.
Dans ce sens, il a qualifié de «premier pilier de la justice transitionnelle» l'action menée depuis 1999 par l'Instance d'Arbitrage Indépendante pour la réparation des préjudices matériels et moraux subis par les victimes de la disparition et de la détention arbitraire et leurs ayants droits.
Le juriste a fait savoir que le travail accompli par l'instance s'est basé sur les mécanismes de la justice transitionnelle en matière d'enquête, d'investigation et d'écoute ou d'indemnisation.
De son côté, le président du Centre d'études des droits de l'Homme et de la démocratie (CEDHD), Lahbib Belkouch, a mis l'accent sur l'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle, qui est le fruit d'une vision prospective de l'institution monarchique pour consolider le choix démocratique auquel s'est engagé le pays.
a souligné que cette expérience s'est manifestée par l'avènement d'un gouvernement d'alternance, la constitutionnalisation de la langue amazighe, le renforcement du rôle de la femme dans le Code de la famille et le règlement des dossiers des violations graves des droits de l'Homme commises par le passé.
L'expert marocain a relevé que la justice transitionnelle au Maroc a été concrétisée dans le cadre d'une série de réformes, mises en avant par l'institution royale en interaction avec les revendications des mouvements des droits de l'Homme. Il a dans le même sillage rappelé le «contexte particulier» de l'expérience marocaine consistant en le lancement de réformes dans le cadre de la continuité et en se basant sur les acquis antérieurs dans le domaine politique.
Il a expliqué que la phase de transition au Maroc a été marquée aussi par l'évaluation de l'action des établissements étatiques à travers les rapports de la commission Equité et Réconciliation et du cinquantenaire en matière de gestion économique.
M. Belkouch a relevé que le Maroc a été considéré comme un modèle avancé en matière de transition démocratique dans les pays qui ont connu des changements politiques, soulignant que la justice transitionnelle ne devrait pas être une alternative à l'adhésion politique dans la consolidation du choix démocratique mais un mécanisme accompagnant la transition politique et aidant à remédier aux violations passées et à renforcer l'Etat du droit. Pour sa part, Driss Belmahi, membre du Centre des Etudes en Droits Humains et Démocratie a évoqué la question de la gouvernance sécuritaire et son rôle dans le processus de justice transitionnelle, rappelant à cet égard les recommandations de l'IER visant à réformer le secteur de la sécurité au Maroc, tant sur le plan législatif que des politiques publiques ou au niveau de la responsabilité du pouvoir exécutif.
Il a souligné que les recommandations comprenaient notamment l'adoption et la mise en œuvre d'une stratégie nationale intégrée de lutte contre l'impunité à travers, outre des réformes juridiques, la mise en place de mesures efficaces et transparentes et des mécanismes de contrôle justes.
M. Belmahi a insisté sur le rôle de la réforme sécuritaire dans le développement humain, relevant que la réussite de la justice transitionnelle dans son ensemble est tributaire de la gouvernance de la sécurité.
Dans le même ordre d'idées, Mme Amina Bouayach, membre du conseil d'administration de l'Organisation arabe des droits de l'Homme, a mis l'accent sur un certain nombre de leçons tirées de l'expérience marocaine dans le domaine de la justice transitionnelle, notamment le rôle de la société civile comme un acteur majeur dans le développement et la concrétisation des propositions. Elle a souligné le rôle des institutions nationales dans le suivi et la mise en œuvre des revendications des différents acteurs, ce qui a abouti à l'élargissement des prérogatives du CNDH et des champs de son intervention.
Mme Bouayach a noté un élargissement du champ des libertés publiques au Maroc et le respect des obligations internationales par la signature d'un certain nombre de conventions relatives aux droits humains, notamment celles se rapportant aux disparitions forcées et à la torture.
Ces droits ont été également renforcés par la nouvelle Constitution, s'est-elle réjouie.
Ce forum de deux jours sur la justice transitionnelle dans le monde arabe est initié par l'Organisation arabe des droits de l'homme en coopération avec le Centre des Etudes en Droits Humains et Démocratie et le Programme des Nations Unies pour le Développement.
Le forum, qui met en lumière les difficultés rencontrées par les pays arabes dans le domaine de la justice transitionnelle et la transition démocratique, discutera d'un certain nombre d'expériences dans ce domaine et du rôle des organisations de la société civile dans la réalisation de cette transition.